

(*) **المياه في خليج سرت والموقف الامريكي منها**

د. يونس عبدالله علي

أستاذ المساعد

كلية التربية- قسم الجغرافية - جامعة الموصل

المستخلص

يدور موضوع البحث حول الحدود البحرية أو المجالات البحرية للدول الساحلية وما يترتب عليها من حقوق سيادية للدول الساحلية في كل مجال من هذه المجالات حيث تختلف درجة السيطرة وممارسة السيادة ما بين المياه ذات الطبيعة الداخلية والمياه الإقليمية وفي غيرها من المجالات البحرية .
اتخذ الباحث من قرار السلطات الليبية في عام ١٩٧٣ الخاص بإعلان المياه في خليج سرت مياهاً داخلية منطلقاً للخوض في ثنايا البحث إذ أثار القرار الليبي الخاص بالمياه في خليج سرت الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت رفضها القاطع للقرار بحجة عدم مطابقته للشروط القياسية أو القانونية للخلجان ودعمت رفضها للقرار الليبي ومعارضتها له بإسقاط طائرتين ليبيتين فوق مياه خليج سرت .
وفي الوقت الذي تعارض الولايات المتحدة الأمريكية السيادة الليبية على مياه خليج سرت بحجة عدم مطابقته للشروط القانونية فان الولايات المتحدة نفسها تقرض سيادتها على خلجان لا تتمتع بالشروط القانونية .

Abstract

The present research is concerned with political geography , particularly in the field of naval borders of the states and the problems that may result in the national relations .

As a star try point , the research stems from the Libyan decision regarding the waters in the sarat gulf as internal

(*) **أستلم البحث في ٢٠٠٩/١٠/١٩ *** قبل للنشر في ٢٠١٠/١/١١ .**

waters in 1973 since these waters are extremely important in the security and vital interests of Libyan .

It is important to mention that this region the sarat gulf produces 95 % of the total Libyan oil . Moreover , Across this gulf exist the most important ports of exporting the Libyan oil abroad .

The Libyan decision was encountered by an obvious refusal on the part of the USA .

Further it is claimed that this gulf does not comply with the standard and lawful conditions of the gulfs . consequently , the USA shows some hostile attitude or reaction when two Libyan aircrafts or planes were demised on this gulf . what should be mentioned in this regard is that USA has declared some Historical gulf in its water , which constitutes a double policy in the American attitude The American attitude is part of the strategy of monopolizing the vital regions in the World including the Mediterranean Sea .

أقدمة

أهمية البحث ومبرراته :

تكتسب الحدود البحرية أو المجالات البحرية للدول الساحلية أهمية كبيرة نظراً لعلاقتها بالسيادة سواء كانت التامة على أجزاء منها أو تلك المحدودة على أجزاء أخرى منها . ولعل ما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الحدود البحرية ليس على درجة كافية من الوضوح والفصل كما هو عليه الحال بالحدود البرية ، وبناء على ذلك وبحسب طبيعة السواحل لاسيما إذا كانت متوغلة ومتداخلة مع اليابس فان تحديد نوع السيادة أو ملكية المياه تعد ضرورية وحيوية جداً نظراً لعلاقتها بالأمن الوطني خاصة القريبة من نطاقها البري كما هو الحال مع خليج سرت . إن هذا البحث يكتسب أهميته الخاصة من خلال أن البحوث والدراسات المتعلقة بالحدود قد ركزت على الحدود البرية ولم تحظى الحدود البحرية بنفس الدرجة من الاهتمام والتركيز وهذا ما دفع الباحث للخوض في هذا المضمار حياً للمعرفة وخدمة للعلم والقضايا العربية المشروعة .

أهدف من البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على الدوافع والخلفيات التي كانت وراء القرار الليبي بإعلان المياه في خليج سرت مياهاً ذات صفة داخلية . كما يهدف البحث للكشف عن الدوافع والأسباب التي كانت وراء الموقف الأمريكي من قرار السلطات الليبية الخاص بمياه خليج سرت . مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من أن هناك مصالح حيوية بالغة الأهمية دفعت السلطات الليبية لإعلان المياه في خليج سرت مياهاً داخلية وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراض والرفض الشديدين للقرار الليبي .

فرضيات البحث :

تستند فرضيات البحث لما يأتي :

١ - إن القرار الليبي الخاص بإعلان المياه في خليج سرت مياهاً داخلية ينبع من طبيعة خليج سرت الجغرافية الخاصة وما يمثله من مصالح حيوية بالغة الأهمية للدولة الليبية .

٢ - أن الاعتراض و الرفض الأمريكي لا يستند على أساس عدم توفر الشروط القانونية للخلجان عامة في خليج سرت وإنما لأسباب ودوافع جيوسراتيجية واقتصادية .

هيكلية البحث :

يتكون البحث من ثلاث فقرات فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات فلقد انفردت الفقرة أولاً بالمفاهيم الخاصة بالبحث والتي شملت (الخليج من وجهة النظر الجغرافية والقانونية ، والمياه الداخلية والمياه الإقليمية الخ) . أما الفقرة ثانياً فقد اقتصت بالأهمية النفطية والاقتصادية لخليج سرت . فيما ركزت الفقرة ثالثاً على الموقف الأمريكي من المياه في خليج سرت ودوافعه الحقيقية .

خلص البحث باستنتاجات عدة لعل أهمها هو ازدواجية الموقف الأمريكي من ملكية المياه في الخلجان لحالات مشابهة لخليج سرت في مناطق مختلفة من العالم ولكن الولايات المتحدة لم تعترض على ضمها للمجال الإقليمي للدول ، لا بل أن الولايات المتحدة نفسها مارست مثل هذا السلوك في خليج سانت مونيكا .

أولاً : تحديد المفاهيم الأساسية

يتطلب البحث العلمي تحديد وتوضيح المفاهيم الأساسية المعتمدة في البحث ، وهو من الأمور الضرورية ويتصدر الفقرات الأولى في العديد من البحوث العلمية وذلك لما يمثله من اختصاراً في الجهد وتركيزاً في العمل وتنظيماً أفضل لعرض البحث .

من المفيد جداً الإشارة إلى أن التركيز سيكون على المفاهيم والمصطلحات التي يتوقع أن يتردد ذكرها في البحث لمرات عديدة ، أي أن الهدف سيكون محدداً وليس مجرد عرض للمفاهيم والمصطلحات من دون وعي أو تمييز بين ما هو أساسي وما هو غير أساسي بالنسبة لهذا البحث ، وعليه فإن المفاهيم التي سوف يتم التركيز عليها ستكون كما يأتي :

١ - الخليج

تستمد الخلجان تعريفها من مصدرين أولهما جغرافي والثاني قانوني ، بالنسبة للمصدر الأول يتعلق بالشكل الجغرافي أو الأساس الجغرافي للخليج وهو ميزة جغرافية شكلية تجعله يتميز عن غيره من الظواهر الجغرافية .

يستند مفهوم الخليج من الناحية الجغرافية على شكل الخليج ومدى توغله باليابس ، ولهذا أهميته في تحديد الوضع القانوني للخليج إذ أن الشكل الجغرافي للخليج هو الأساس الذي يتحدد بموجبه الوضع القانوني للخليج ، وعليه فإن مفهوم الخليج جغرافياً يكتسب أهمية كبيرة في هذا البحث .
يعرف الخليج جغرافياً على أنه تقوس في البحر أو المحيط تحيط به اليابسة من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فهي الفتحة العريضة التي تصله بمياه البحر أو المحيط .^(١)

كما يعرف بأنه سطح مائي يفوق طوله امتداد عرضه او تعرج كبير في خط الساحل سواء كان جزءاً من بحر او بحيرة او محيط وتحيط به اليابسة من اغلب الجهات ويتصل بالمسطحات المائية من جهة واحدة ، وتختلف الخلجان في اتساعها وهذا لا يغير شيء من المفهوم .

هناك مصطلحان غالباً ما يطلقان على التعرجات الساحلية ، هما (Gulf) الذي يشمل معظم التعرجات الساحلية الكبرى ، في حين يطلق مصطلح (Bay) على التعرجات الأقل اتساعاً^(٢) .

أما من وجهة نظر القانون الدولي فيعرف الخليج بأنه مساحة بحرية تتداخل في الشاطئ نتيجة ما به من تعرجات طبيعية وحتى تعتبر هذه المساحة خليجاً من وجهة نظر القانون الدولي يجب أن تكون انحناء هذا الجزء في الشاطئ غير عادية بما يترتب عليه أن تكون المياه محصورة باليابس . وجاء في اتفاقية جنيف لقانون البحار عام ١٩٥٨ في الفقرة الثانية من المادة التاسعة :

" يعرف الخليج لأغراض هذه المواد بأنه انبعاث واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر و يشكل أكثر من مجرد انحناء للشاطئ ، غير أن الانبعاث لا يعتبر خليجاً إلا إذا

()

()

كانت مساحته تعادل مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاث او تزيد عليها " (١) .

يتضح مما تقدم أن تحديد الانبعاث في خط الساحل كونه خليجاً او غير ذلك يتوقف لحد بعيد على مقدار فتحته الطبيعية من وجهة النظر القانونية ، أما وجهة النظر الجغرافية فتقوم على أساس الشكل ومدى التوغل في داخل يابس الدولة الساحلية ، وهذا هو الأساس الذي تستند عليه بعض الدول الساحلية في ادعاءاتها في السيادة على سواحلها البحرية وتحديد مجالاتها ، لهذا تحرص الدول في بسط سيادتها على مياه الخلجان التابعة لها وذلك لدواعي التدابير الأمنية و الإستراتيجية ومتطلبات المصالح الحيوية .

إن قواعد القانون الدولي وفي إطار ارتباطها بجغرافية الخليج أفرزت نوعين من الخلجان هما :

أ – الخلجان القياسية :

وهي خلجان ذات سمات محددة وفقاً لمعايير جغرافية تتعلق باتساع فتحة الخليج (لا تزيد عن ٢٤ ميلاً بحرياً) ومقدار تغلغه في الساحل والنسبة بينهما ، ويطلق على هذا النوع من الخلجان تسمية أخرى هي الخلجان القانونية (٢) .

إن الأساس في تمييز الخلجان القياسية أو القانونية عن غيرها هو مدى توغل الخليج في داخل اليابس بالقياس إلى عرض مدخله مما يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل أكثر من مجرد انحناء للشاطئ ؛ غير أن الانبعاث لا يعتبر خليجاً إلا إذا كانت مساحته تعادل مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاث او تزيد عليها .

يترتب على اعتبار الخليج قياسياً أن المياه المحصورة عند خط الإغلاق تكون مياهاً داخلية وفي هذه الحالة تخضع لسيادة الدولة الشاطئية بكاملها ما لم يقع عليه

()

()

ميناء مفتوح للتجارة الدولية حيث ينطبق على هذا الميناء النظام القانوني للموانئ^(١)

وفي حالة المياه الداخلية فإنها تخضع لسيادة الدولة بالكامل ولا يسمح بالمرور فيها إلا بإذن من الدولة الساحلية .

على الرغم من المواصفات والشروط التي وضعها القانون الدولي في تحديد مفهوم الخليج إلا انه يبقى العامل الجغرافي هو الأساس في تحديد أهمية الخليج ومدى حيويته للدولة الساحلية . إذ يعتبر العامل الجغرافي أساس سيادة الدولة على جزء من البحر المحاذي لشواطئها وذلك لما يضيفه هذا العامل على البحر من أهمية دفاعية واقتصادية بالنسبة للدولة الساحلية ، وهذا ما يعبر عنه بتبعية الإقليم البحري للإقليم البري .

إن حرية الدولة في ممارسة سيادتها على جزء من مياه البحر المحاذية لأراضيها يجب أن لا تمتد في كل الأحوال إلى أعالي البحار او المياه الدولية .

ب - الخلجان التاريخية :

إن فكرة الخلجان التاريخية هي في الواقع امتداد لفكرة المياه التاريخية التي أثارها بعض الدول لتبرير فرض سيادتها على خلجان معينة خروجاً عن القواعد العامة للخلجان في القانون الدولي .

لقد جرى العرف الدولي على إطلاق وصف الخلجان التاريخية على بعض الخلجان التي رغم إن اتساع فتحتها تزيد عن ٢٤ ميلاً بحرياً إلا انه ترى الدول المطلة عليها أن مياهها تعتبر مياه وطنية داخلية او إقليمية ولا تعترض عليها الدول الأخرى^(٢) .

إن هذا النوع من الخلجان (التاريخية) لا يخضع لمعايير قياسية تتعلق بالشكل الجغرافي للخليج من حيث اتساع فتحته او مقدار تغلغلها في الساحل و إنما تتحدد سيادة الدول على هذا النوع من الخلجان بالنظر لطبيعته الجغرافية من حيث التوغل في عمق يابس الدولة وما يترتب على ذلك من ضرورات أمنية ودفاعية ومصالح إستراتيجية .

()

()

يعني مصطلح الخلجان التاريخية تلك الخلجان التي تمارس عليها الدولة حقوقاً سيادية فعالة باستمرار لمدة طويلة مع اعتراف الدول الأجنبية صراحة وضمناً بهذه الممارسة^(١) .

ويبدو أن المبرر والدافع إلى اعتبار بعض الدول للخلجان التي تتوغل في شواطئها خلجاناً تاريخية هي اعتبارات تتعلق بمصالحها الحيوية ، إن للخلجان التاريخية أهمية كبيرة بالنسبة للجغرافيين نظراً لما يترتب عليها من نتائج عملية تتعلق بالسيادة على المياه المتوغلة بعمق في أراضي الدولة وهذا ما يخلق واقعاً جغرافياً معيناً يتطلب ممارسة السيادة على هذه المياه بغض النظر عن الوضع القانوني للخليج .

٢ - المياه الداخلية : Internal Waters

هي إحدى المجالات البحرية التي لها وضعها القانوني الخاص بها والذي يميزها عن غيرها من المجالات البحرية .
تكتسب المياه الداخلية أهمية فائقة في هذا البحث نظراً لعلاقتها بالادعاءات والمطالب الليبية الخاصة بخليج سرت لذا فإنه سوف يكون هناك نوع من الإسهاب ومزيداً من التوضيح .

تعني المياه الداخلية مياه الخلجان الداخلية للسواحل ومصبات الأنهار التي تقع داخل خط الأساس الذي يمكن منه قياس امتداد المياه الإقليمية ، لقد أعطى القانون الدولي حق السيطرة للدول على مياهها وسماؤها بالكامل ، وتكون المياه الداخلية في الخلجان التي يقل اتساع فتحتها عن ٢٤ ميلاً بحرياً والتي يحدها الخط الأساسي بين الخلجان أو داخلها والذي يصل بين الرؤوس البارزة في البحر . وهذا النطاق جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة يخضع لقوانينها^(٢) .

() . .

()

تتكون المياه الداخلية من الكوات والمصبات الخليجية المغلقة ومصبات الأنهار والمرافئ الطبيعية ، أنها جميعاً جزءاً من ارض الدولة إما لأنها محاطة باليابس من ثلاث جهات أو أنها مملوءة بالمياه العذبة أكثر من المالحة لما يأتيها من مياه من اليابس ولذلك لا يمكن اعتبارها جزءاً من البحر .

يفيد الاعتراف بالمياه الداخلية في تحديد الحد السياسي البحري للدولة ، إذ لو كانت هناك كوة مائية داخلية على ساحل الدولة يعين على فتحها من جهة البحر خط القاعدة الذي يبتدى منه قياس المياه الإقليمية ولا تعتبر المياه الداخلية جزءاً من المياه الإقليمية^(١) .

تعد المياه الداخلية من أكثر المجالات البحرية سبباً وعرضة للاعتراضات والنزاعات والصراعات الناتجة عن محاولة بعض الدول الساحلية بسط سيادتها على الخلجان التي تدعيها خلجاناً تاريخية وتصبح مياهها بهذه الحالة مياهاً داخلية وذلك لأسباب أمنية ودفاعية ومصالح حيوية كما هو الحال بالنسبة لخليج سرت موضوع بحثنا هذا .

من المفيد والضروري جداً في هذا السياق الإشارة الى ان اتفاقية البحار عام ١٩٥٨ قد ميزت بين المياه الداخلية والبحر الاقليمي فلقد أشارت المادة الخامسة في فقرتها الأولى " تعتبر المياه التي تقع في الجانب المواجه للأرض من خط قياس البحر الإقليمي جزءاً من المياه الداخلية للدولة " .
لقد حرصوا على استخدام ((المياه الداخلية)) بدلاً من البحر الداخلي تجنباً للخلط بين الأخير والبحر الاقليمي^(١) .

تأتي أهمية هذا التمييز من الاختلاف بالوضع القانوني للمياه الداخلية عن البحر الاقليمي حيث لا يسمح بدخول المياه الداخلية الا بموافقة الدولة الساحلية ، أي ان سيادة الدولة على هذه المياه كاملة .

من هنا تبدوا أهمية المياه الداخلية للدول البحرية وخاصة اذا ما رافق ذلك توغل الخلجان بعمق أراضي الدول الساحلية مما يكسب الخليج أهمية إستراتيجية فائقة

() .

() .

ذلك ان المياه في هذه الحالة ستتوغل في عمق أراضي الدولة لا بل ملاصقة لسواحل الدولة البحرية .

وهذا يكسب المياه المتوغلة ابعاداً أمنية وإستراتيجية تمس المصالح الحيوية للبلد مباشرة لذا تسعى الدول لضم المياه القريبة الى إقليمها وقد يكون هذا مثار اعتراض ورفض الدول الأخرى وخاصة القوى البحرية العظمى .

في حين ترى الدول الساحلية وخاصة النامية انه حق مشروع لها بالاعتراف بالوضع القانوني للمياه الداخلية في الخلجان ذات الشكل الجغرافي المتوغل بعمق في أراضي الدولة وذلك حفاظاً على أمنها الوطني ومصالحها الحيوية . يتضح مما تقدم ان مفهوم المياه الداخلية يشمل المساحات المائية الأكثر قرباً بل التصاقاً بالساحل ، او بتعبير آخر هي تلك المياه التي تقع في الجانب المواجه لليابسة من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الاقليمي .

٣ - المياه الإقليمية (البحر الإقليمي) Territorial Waters

تأتي هذه المياه بعد المياه الداخلية من حيث البعد عن سواحل الدول ولهذا فقد أعطى القانون الدولي حق السيطرة على ارض ومياه وسماء هذه المياه ، أي أن سيادة الدولة على بحرها الإقليمي سيادة كاملة ماعدا استثناءات محدودة ومشروطة .

تكتسب المياه الإقليمية أهمية كبيرة لان السيطرة عليها تساعد في الحد من عمليات التسلل والتهرب كما يقلل من تلوث مياه البحار وتساعد على تطبيق القوانين والأنظمة الدولية لحماية مياه البحار ويسمح في المياه الاقليمية بإقامة المنشآت البحرية ومد الأسلاك والأنابيب وبناء المحطات البحرية .

يعرف البحر الإقليمي على انه نطاق من المياه البحرية تحدد حافته الخارجية من جهة البحر الحد السياسي البحري للدولة . ويتفاوت عرض المياه الاقليمية من دولة لأخرى على حسب ادعاءات الدول بخصوص هذا الموضوع (١) .

في إشارة للاختلافات في عرض او سعة المياه الاقليمية تشير إحدى الدراسات انه اعترفت ٤٩ دولة ساحلية بحدود ١٢ ميل فيما اعترفت ١٧ دولة بأكثر من ١٢ ميل وتعترف ١٠١ دولة ساحلية ما بين ٣ و ١٢ ميلاً بحرياً .

() .

إن هذا الاختلاف في امتداد المياه الإقليمية يخفي وراءه جوانب سياسية وإستراتيجية . إذ تفضل الدول التي تملك أساطيل صيد دولية ولها مصالح عسكرية بحرية البحر الإقليمي الضيق فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن إلا حديثاً تحديد ١٢ ميل بحري لعرض مياهها الإقليمية ، بينما ترغب الدول النامية والدول الأخرى ذات الإمكانيات البحرية المحدودة البحر الإقليمي الواسع وذلك لحماية مصائد الأسماك الساحلية العائدة^(١) .

تعد المياه الإقليمية من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من يابس الدولة مغموراً بمياه البحر ولذلك فإن بسط الدولة لسيادتها على قاعه وغلافه الجوي سيطرة وسيادة كاملة فهي صاحبة الحق في استغلال ثرواته وتطبيق فيه قوانينها . لقد كفل القانون الدولي حق المرور البرئ للدول الأجنبية في البحر الإقليمي للبلاد الساحلية وكذلك للسفن التجارية وحتى السفن الحربية بشرط أن تسير الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة طافية فوق سطح الماء ورافعة علمها ما لم تصرح الدولة الساحلية بخلاف ذلك ، و أوضح القانون الدولي بان المقصود بالمرور البرئ هو المرور الذي لا يضر بأمن الدولة الساحلية او يمس نظامها^(٢) . استناداً لما تقدم يبدو أن الفرق بين المياه الداخلية والبحر الإقليمي فيما يخص سيادة الدولة الساحلية على هذه المجالات البحرية هو حق المرور البرئ بالنسبة لمياه البحر الإقليمي لجميع الدول في حين لا يوجد مثل هذا الحق بالنسبة للمياه الداخلية .

ويبدو جلياً أن فكرة البحر الإقليمي تخضع لنظام وسط بين نظام البحار العامة التي تقوم على أساس الملاحة الحرة لجميع السفن ونظام السيطرة الإقليمية الذي يقوم على أساس سيطرة الدولة على مياهها الإقليمية لرعاية مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية وغيرها من المصالح الحيوية .

يتضح مما تقدم بان الوضع القانوني للمياه الداخلية يختلف عن الوضع القانوني لمياه البحر الإقليمي ، ففي الوقت الذي تعد الأولى جزءاً لا يتجزأ من سيادة الدولة وكأنها جزء من أراضي الدولة البرية ، أي انه لا يسمح بالمرور فيها إلا بموافقة الدولة المعنية ، في حين أن حق المرور مكفول لجميع الدول بالنسبة للمياه الإقليمية ولكن بشروط محدودة .

() -

() -

٤ - مفاهيم ومصطلحات أخرى خاصة بالمجالات البحرية
أوضحنا في الفقرة الأولى بان هناك مفاهيم أساسية بحسب هذا البحث وشملت
من المجالات البحرية المياه الداخلية والمياه الإقليمية أو البحر الإقليمي ، إلا أن
هناك مفاهيم أخرى تتعلق بالمجالات البحرية وهي وان كانت ليست بدرجة أهمية
المياه الداخلية والبحر الإقليمي إلا أن الضرورة تقتضي الإشارة لغيرهما بإيجاز
على أساس أن المجالات البحرية تشكل وحدة متكاملة وان اختلفت أهمية كل منهما
من دولة لأخرى بحسب قربها أو بعدها عن الساحل ، وبحسب درجة التقدم
التقني والقوة البحرية التي تمتلكها الدول ومن هذه المجالات الجرف القاري أو
الرصيف القاري Continental Shelf والمنطقة الاقتصادية الخالصة .

يعرف الجرف القاري بأنه منطقة اتصال البحر باليابس ، أو المنطقة المنحدرة
نحو البحر ويزيد انحدارها كلما اتجهنا نحو عرض البحر حتى يصل عمق المياه
إلى ٢٠٠ ميل ، وقد منح القانون الدولي حسب مؤتمر جنيف ١٩٥٨ للدول الحق
المطلق في استغلال الثروات الطبيعية كالمعادن والنفط والمرجان والإسفنج . ولا
يحق للدول الأخرى استغلال هذه الموارد حتى لو لم تقم تلك الدولة باستغلالها ،
غير أن حق هذه الدولة في استثمار مواردها الطبيعية في الرصيف القاري لا يحرم
الدول الأخرى من استخدام تلك المياه أو مد الأسلاك و الأنابيب والملاحة وصيد
الأسماك ، ولقد حدد قانون البحار لعام ١٩٥٨ الرصيف القاري بـ ٢٠٠ ميل
بحري^(١) .

وجاء في المادة (٧٦) من قانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢ بان " الجرف
القاري يشمل قاع وباطن ارض المساحات المغمورة التي تمتد ما وراء البحر
الإقليمي في جميع الامتداد الطبيعي للإقليم البري لتلك الدولة حتى الطرف
الخارجي للحافة القارية والى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي
يقاس منها البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية تمتد إلى تلك
المسافة^(٢) .

()

()

أما المنطقة الاقتصادية الخالصة فهي مفهوم جديد يخضع لتنظيم كامل في القسم الخامس من اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ ، حيث جاء في المادة ٦٦ " أنها المنطقة الموجودة فيما بعد البحر الإقليمي والملاصقة له باتساع مائتي ميل بحري " ويحق للدول استثمار الموارد الحية وغير الحية بشرط عدم التأثير على حركة السفن للدول الأخرى .

إن مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة هو في الحقيقة نوع من التوفيق بين الاتجاه الذي ساد في دول أمريكا اللاتينية والذي يقوم على أساس مد المياه الإقليمية إلى مائتي ميل بحري (إعلان مونتفيدو في ٨ مايو ١٩٧٠) من جانب وبين التسليم لجميع الدول في حرية الملاحة بما في ذلك حريتها بالاجتياز والمرور بالمنطقة الاقتصادية الخالصة^(١) .

و أخيراً نود أن نوضح بأنه يحق للدول استثمار الموارد الحية وغير الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بعد الإعلان عنها رسمياً وبشرط عدم التأثير على حركة السفن للدول الأخرى ، في حين أن حقوق الدولة على جرفها القاري هي حقوق ثابتة ولا تحتاج إلى إعلان .

ثانياً : الأهمية النفطية والاقتصادية و الإستراتيجية لخليج سرت
تقتضي النظرة العلمية للأشياء نظرة كلية شمولية ، إذ أن الأمور وان بدت من الداخل مجزأة ولكن ما بينها من روابط وعلاقات يجعلها تتكامل في الفعل وان بدا فعل جزء أكثر أو أعلى من جزء آخر .

انطلاقاً من هذا الأساس أو النظرة فانه مما لا شك فيه إن هناك دوافع اقتصادية و إستراتيجية وراء الاهتمام الأمريكي الكبير في منطقة خليج سرت ، وما الخلاف الأمريكي – الليبي إلا تأكيد لذلك .

إن الخلاف يتعدى كونه مسألة قانونية أو اختلاف في التفسير القانوني بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا . ظاهرياً يبدو الأمر على انه مسألة قانونية ، ولكن حقيقة الأمر ليس كذلك .

لقد كانت الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط كان حاضراً في الموقف الامريكي من قضية خليج سرت كما أن الأهمية الجيوستراتيجية كانت وراء الفعل

الامريكي ولم تكن مجرد رداً على ممارسة ليبية سيادية أو ادعائها بحقوق سيادية في مياه خليج سرت .

تتأتى الأهمية الاقتصادية لخليج سرت مما يأتي :

١ - الموارد النفطية في حوض خليج سرت نظراً للعلاقة الوثيقة بين تكوين الموارد النفطية والتاريخ الجيولوجي والتراكيب الجيولوجية لمناطق استخراج النفط ، عليه فان الإشارة بإيجاز لذلك يعد أمراً مقبولاً .

في أواخر عصر الكريتايوي (الكريتاسي) تكونت صدوع كتلية ، وامتد حوض خليج سرت لمسافة كبيرة نحو الجنوب والجنوب الشرقي . إن هذه الفترة التي تكون فيها خليج سرت ذات أهمية كبيرة في تكوين الموارد النفطية . إذ تعد خزانات الحقب الكريتايوي من أهم الخزانات المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في ليبيا وخاصة في منطقة خليج سرت ومنطقة الجرف القاري شمال غرب ليبيا^(١) .

تحتوي الصخور العلوية المكونة لحوض خليج سرت على طبقات سميكة من الطين الغني بالمواد العضوية مع طبقات أخرى من الحجر الجيري والحجر الرملي و الأملاح الرسوبية التي يرجع أصلها إلى الحقب الثالث وقد ساهم تكوين الصدوع الكتلية في تنوع هذه الصخور المرجانية و أخرى ذات مسامية عالية أدت إلى تجمع النفط^(٢) .

بدا الإنتاج الفعلي للنفط في ليبيا في أواخر الخمسينات وبالتحديد في عام ١٩٥٩ من حقل زلطن الذي يتميز بقربه من الساحل مما ساعد على خفض تكاليف الشحن وتصديره للأسواق الخارجية ، صدرت ليبيا أول شحنة من النفط الخام عام ١٩٦١ من الموانئ الليبية . لقد بدا عهد اقتصادي جديد في البلاد مع بداية إنتاج النفط .

إذ أصبح النفط عماد الثروة واخذ يشق طريقه إلى الأسواق العالمية عبر الموانئ الليبية التي انشأت لاحقاً بعد اكتشاف النفط والبدء في إنتاجه . مارست الشركات النفطية الأجنبية صاحبة الامتيازات النفطية وفي وقت مبكر من عمر إنتاج النفط في البلاد سياسة إنتاجية استنزافية لموارد البلاد من النفط .

() . ()

-

()

. %

%

•

لقد قفز الإنتاج من ١٨٣,٩ ألف برميل يومياً في عام ١٩٦٢ إلى ٣,٣ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٠ ، أي بزيادة قدرها ١٦٣١,٤ % . أدى هذا إلى ارتفاع الأهمية النسبية لإنتاج النفط في ليبيا من ٠,٨ % عام ١٩٦٢ إلى ٧,٣ % في عام ١٩٧٠ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط ^(١) .
إن هذه القفزات الكبيرة في الإنتاج وخلال فترة قصيرة تؤشر جانباً آخر لحجم الاحتمالات النفطية الكبيرة والاحتمالات المستقبلية .

ارتفع احتياطي النفط المؤكد في ليبيا من ٢٢,٨ مليار برميل في نهاية عام ١٩٨٦ إلى ٢٩,٥ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٦ ثم ارتفع إلى ٤١,٥ مليار برميل في نهاية عام ٢٠٠٦ ، أي بنسبة قدرها ٣,٤ % من الاحتياطي العالمي لعام ٢٠٠٦ ، وأنتجت ليبيا ١,٧٥١ مليون برميل في نهاية عام ٢٠٠٥ ، أي بنسبة ٢,٢ % من الإنتاج العالمي ^(٢) .

يحتل خليج سرت أهمية كبيرة وتميزة في احتياطي و إنتاج النفط في ليبيا ، إذ يعد حوض سرت الحوض الرئيسي للاحتياطي وإنتاج النفط ، كما انه يتمتع بميزة جغرافية تتمثل بقرب حقول الإنتاج من الساحل وذلك نتيجة تقوس خليج سرت نحو الداخل مما يجعلها أكثر قرباً من البحر ، وهذا يسهل عملية التصدير للخارج ويقلل من التكاليف .

يتركز إنتاج النفط في ليبيا بأربعة أحواض رئيسية هي (حوض سرت ، الحمادة ، الحمراء ، مرزوق) ، ويتوزع الإنتاج على عدد من الحقول أهمها (زلطن ، باهي ، مبروك ، الظهره ، زقوط ، الواحة ، الحفرة ، جالو ، السرير) ^(٣) . يساهم حوض سرت لوحده بنحو ٩٥ % من إنتاج النفط في ليبيا ، ويعد حقل السرير الواقع في حوض خليج سرت واحداً من أهم عشرة حقول في العالم ^(١) (انظر الخارطة (١)) .

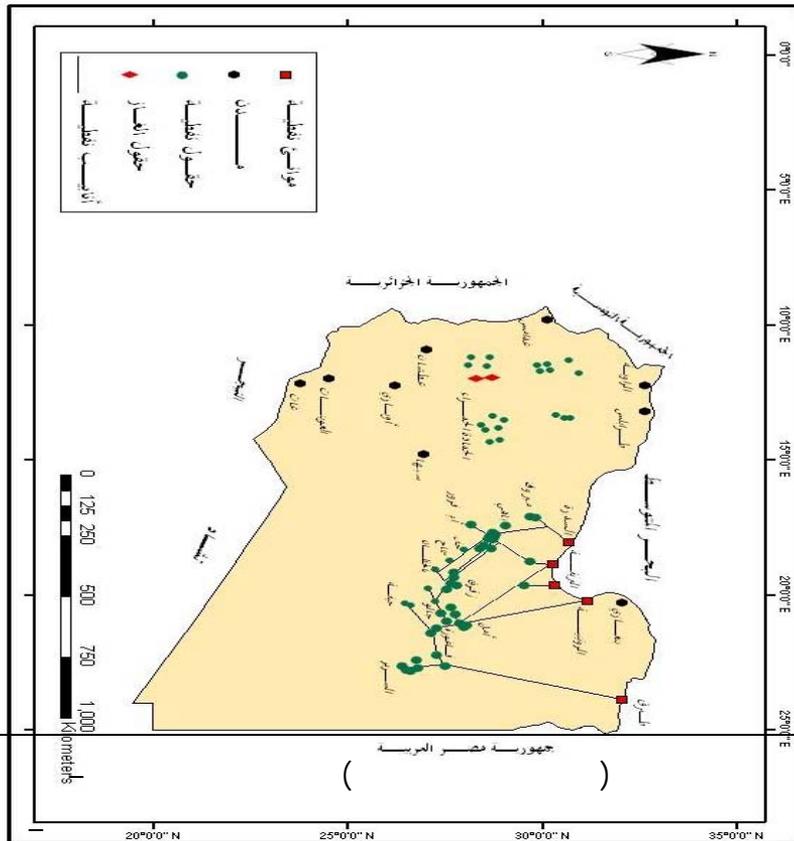
()

- ELGA

(1) – Bp statistical Review of world united Kingdom June , 2007 , p.6,p.8

()

لقد ساهم التطور في انتاج النفط وتصديره في خلق الارتباطات المكانية حيث توطنت في منطقة خليج سرت صناعة تكرير النفط وإقامة مجمع للصناعات البتروكيماوية مما اكسب المنطقة مزيداً من الأهمية للمصالح الحيوية اللبية ، كما ساهم في عمران المنطقة وازدهارها .



خارطة (١)

حقول النفط في الجماهيرية العربية الليبية في خليج سرت

عن : د . جمعة رجب طنطيش ، ود . محمد أزهر سعيد السماك ، دراسات في جغرافية الطاقة ، منشورات ELGA ، فاليسنا - مالطا ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠٤ .

٢ - موانئ تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية :

ارتبطت مواضع الموانئ على سواحل خليج سرت باكتشاف النفط في أواخر الخمسينات من القرن العشرين والبدء بإنتاجه وتكريره في أوائل الستينات . لقد برزت الحاجة لإنشاء الموانئ التي لم تكن أصلاً موجودة . وارتبطت مواضع الموانئ بمناطق إنتاج النفط حيث تقع قريبة من حقول إنتاج النفط رغم عدم ملائمة الساحل لقيام الموانئ من الناحية الطبيعية .

يتميز الساحل على خليج سرت بشكل عام باستقامته وقلّة التعرجات أو الرؤوس المهمة باستثناء بعض المواضع التي انشأت بها المراسي مثل مرسى (بويرات الحسون) حيث تتوفر الحماية الطبيعية بواسطة الصخور المغمورة والتي تمتد لمسافة ٢ كم داخل البحر ، وكذلك الموضع الذي انشأ به مرسى مرزوقة في تاورغاء^(١) .

تركزت الموانئ على سواحل خليج سرت بعد البدء بإنتاج النفط وتزايد الكميات المصدرة للخارج ، وهذه الموانئ هي حسب تسلسل إنشائها ميناء البريقة الذي انشأ عام ١٩٦١ وهو أول الموانئ النفطية ، وميناء السدرة عام ١٩٦٢ وميناء رأس لانوف عام ١٩٦٤ ثم ميناء الزويتينة عام ١٩٦٨ .

تتركز هذه الموانئ على الساحل الجنوبي الشرقي لخليج سرت على الرغم من الظروف الطبيعية غير الملائمة للسكن ولهذا تتميز بقلّة عدد سكانها^(٢) .

إن أهم العوامل التي شجعت على قيام هذه الموانئ هو قربها من حقول إنتاج النفط ومن الأسواق الأوروبية المستورد الرئيسي للنفط الليبي .

()

-

()

يحتل ميناء السدرة المركز الأول من حيث كمية صادرات النفط الخام بنسبة ٣٤ % من إجمالي صادرات النفط الخام ، ويقع على الساحل الجنوبي لخليج سرت وباستطاعته استقبال ناقلات النفط من حمولة ٣٠٠ ألف طن ، يليه في الأهمية ميناء الزويتينة ، أما ميناء رأس لانوف فهو احد الموانئ النفطية الكبرى على خليج سرت ويقع إلى الغرب من ميناء البريقة وشرق ميناء السدرة . لقد تم تطوير الميناء ليتلائم مع تصدير المشتقات والمنتجات النفطية ، كما يضم عددا من الأرصفة لتلبية احتياجات المنطقة الصناعية من السلع المستوردة وتصدير المشتقات النفطية .

عليه فانه توجد نوعين من الأرصفة :

- ١ - أرصفة في المياه العميقة لتصدير النفط الخام .
 - ٢ - أرصفة المشتقات النفطية والبضائع العامة والمنتجات الغازية .
- من الموانئ المهمة على ساحل خليج سرت ميناء الزويتينة الذي يقع إلى الجنوب من ميناء بنغازي بحوالي ١٤٠ كم وعلى بعد ١٠٠ كم من ميناء البريقة ، وهو مخصص لتصدير النفط الخام مع وجود رصيف خاص لتصدير الغاز السائل^(١) .

تستحوذ الموانئ الواقعة على سواحل خليج سرت على معظم صادرات النفط الخام الليبية في حين تقل أهميتها من حيث حجم الواردات ويقتصر ظهير الموانئ النفطية في خليج سرت على حقول النفط القريبة من ساحل الخليج . ومما زاد من أهمية منطقة خليج سرت إنشاء مجمعات صناعية للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في الموانئ الواقعة على خليج سرت مما ساهم في تطور الصناعة بالمنطقة الوسطى من ليبيا وظهور مراكز صناعية متكاملة^(٢) . يتضح مما تقدم الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية المتميزة لمنطقة خليج سرت وما تمثله من مصالح حيوية عليا الأمر الذي يطرح معه مشروعية السلطات الليبية بالسيادة على مياه خليج سرت نظراً لما تمثله من مصالح حيوية للبلاد من

()

() . ()

-

خلال استحواذ حوض خليج سرت النفطي على ٩٥ % من إنتاج البلاد وارتباط موانئ تصدير النفط بسواحل خليج سرت الأمر الذي أضفى أهمية فائقة للمنطقة .

المبحث الثالث

الإعلان الليبي بصفة مياه خليج سرت مياهاً داخلية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها

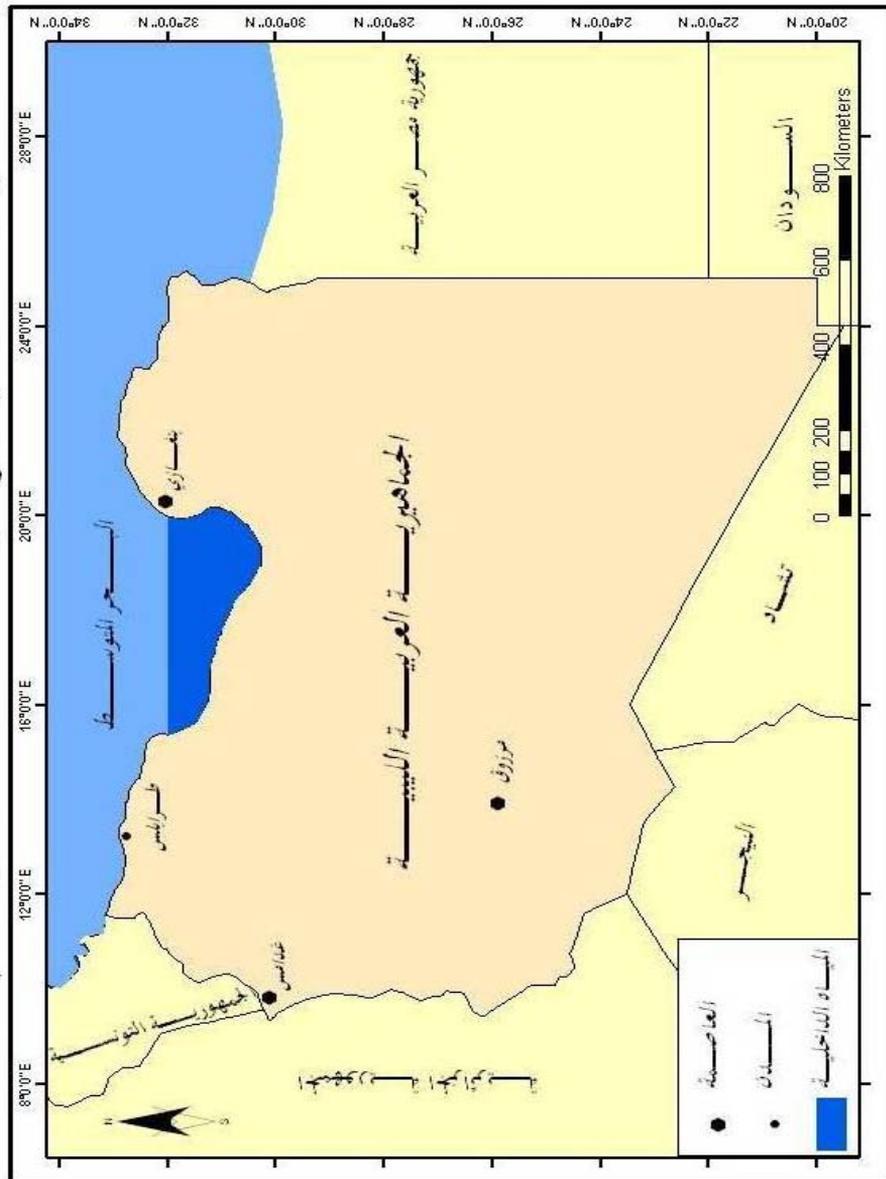
١ - الإعلان الليبي

أعلنت السلطات الليبية في عام ١٩٧٣ أن كل خليج سرت إلى الجنوب من دائرة عرض ٣٠° ٣٢' شمالاً هو ملك بالكامل لها وهي مياه داخلية تابعة لسيادتها (انظر خارطة ٢) .

جاء ذلك بإعلان مجلس قيادة الثورة (الليبي) الصادر بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٧٣ والذي يعتبر المياه في خليج سرت ضمن المياه الداخلية الليبية ، إذ ينص الإعلان على انه ((تعلن الجمهورية العربية الليبية أن خليج سرت الواقع في أراضيها ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من إقليمها ويخضع لكامل سيادتها باعتباره مياهاً داخلية يبدأ من بعدها البحر الإقليمي ، ولا يجوز للسفن الأجنبية العامة أو الخاصة دخول هذا الخليج بغير إذن سابق من سلطات الجمهورية العربية الليبية ، وطبقاً

للنظم التي تضعها في هذا الشأن ، وبصفة عامة تمارس الجمهورية العربية الليبية كامل حقوق السيادة عليه شأنه شأن أي جزء من إقليم الدولة ((⁽¹⁾ .

أي أن السلطات الليبية قد اعتبرت خليج سرت خليجاً تاريخياً ، وهذا نابع من تقديرها للمصالح الحيوية العليا في خليج سرت بالنسبة للدولة الليبية والناجمة عن شكل خليج سرت بحيث استندت إليه واعتبرته مبرراً كافياً للإعلان عن خليج سرت خليجاً تاريخياً وبالتالي اعتبار مياهه مياهاً داخلية تخضع للسيادة الليبية بالكامل .



* الخارطة من عمل الباحث بالاستعانة على خارطة العالم - ميسن برانج - 2 Arc GIS

خارطة (٢)

حدود المياه الداخلية في خليج سرت كما أعلنته السلطات الليبية عام ١٩٧٣

إذ يعد العامل الجغرافي أساس سيادة الدولة على جزء من البحر المحاذي لسواطئها وذلك لما يضيفه هذا العامل على البحر من أهمية دفاعية واقتصادية بالنسبة للدول الساحلية وهذا ما يعبر عنه بتبعية الإقليم البحري للإقليم البري^(١) . إن الشكل الجغرافي المميز لخليج سرت المتميز كونه قوساً عظيم الاتساع متجه نحو الجنوب أي نحو داخل الأراضي الليبية نتج عنه مصالح حيوية للدولة الليبية مما يقتضي ضرورة ممارستها للسيادة على مياه خليج سرت وذلك ضماناً لمصالحها الحيوية وذلك بغض النظر عن تسميته كونه خليج قياسي أو قانوني أو تاريخي ، أي أن الأساس هو مصالح الدولة الساحلية الحيوية وهذا أمر تقدره الدولة المعنية والدول المجاورة أكثر من الدول الأخرى البعيدة . ومن غير المعقول ولا المنطق أن لا يراعي القانون الدولي حق الدول في الدفاع عن مصالحها الحيوية والتي تقر بمشروعيتها الدول الأخرى وخاصة المجاورة وذلك من خلال عدم اعتراضها على الإجراءات السيادية التي لا تتعارض مع مصالحها .

إن المصالح الحيوية الليبية في منطقة خليج سرت ناجمة من الأهمية بالنسبة لإنتاج وتصدير النفط إذ تساهم المنطقة بـ ٩٥ ٪ من إنتاج النفط في ليبيا ، فضلاً عن الموانئ التي انشأت على سواحل خليج سرت خصيصاً لتصدير النفط إلى الأسواق الخارجية .

إن المصالح العسكرية و الأمنية واحدة من المصالح الوطنية البالغة في أهميتها وراء إعلان هذه الدولة أو تلك عن توسيع مياهها الإقليمية أو مجالاتها البحرية من خلال اعتبار أجزاء من سواحلها مياهاً داخلية ، ويعد هذا المسلك القدر الأمثل و الأكثر توفيقاً بين المصالح الوطنية المتعارضة^(٢) .

٢ - الموقف الأمريكي من القرار الليبي الخاص بخليج سرت

ما إن صدر القرار الليبي بإعلان السيادة على مياه خليج سرت واعتبار مياهه مياهاً داخلية حتى أعلنت الولايات المتحدة رفضها القاطع لهذا القرار و أعلنت عدم اعترافها بالسيادة الليبية على مياه خليج سرت على اعتبار انه يحتل

()

()

مساحة كبيرة من البحر المتوسط ، وتعترف الولايات المتحدة بسيادة ليبيا على ١٢ ميلاً بحرياً من سواحلها وما عدا ذلك من مياه خليج سرت فهي مياه دولية .
تأكيداً لموقف الولايات المتحدة الراض الرافض قامت البحرية الأمريكية بإسقاط طائرتين ليبيتين فوق مياه خليج سرت في ٤ / ١ / ١٩٨٩ ، يستند الاعتراض الأمريكي على أساس أن خليج سرت من أعالي البحار لان خط القاعدة على فم الخليج يبلغ طوله ٢٩٦ ميل بحري (أي أن فتحته) أكثر بكثير من خط القاعدة المتفق عليه والتي يجب أن لا تزيد عن ٢٤ ميل بحري ، ثم تضيف انه عند رسم نصف دائرة يتضح انه ليس بخليج بل هو جزء من أعالي البحار (١) .

إذا الرفض الأمريكي يقوم على أساس أن خليج سرت غير مطابق لشروط الخلجان القياسية أو القانونية وعليه فان خليج سرت ليس بخليج وإنما هو فتحة واسعة على فم الخليج . تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أن من شأن إعلان المياه في خليج سرت مياهاً داخلية أن يؤثر على المياه الدولية أو أعالي البحار (أي أن المجال البحري الليبي سوف يمتد إلى المياه الدولية) .

نرى من المناسب هنا الإشارة إلى " أن حرية البحار غالباً ما تم استخدامها بتعسف وفي هذه الحالة فان مبدأ حرية البحار يجب أن يفهم على انه يتضمن الاعتراف بالحاجة المشروعة لأمن فعال واحترام القانون الدولي والتوازن بين تقدير القوي وقابلية الضعيف للتضرر " (٢) .

في هذا الصدد من الضروري أن نوضح أن القرار الليبي سوف لا يؤدي إلى زيادة امتداد الجرف القاري الليبي وذلك لان المنطقة المقابلة للخليج هي منطقة البحر الأيوني التي تنتهي عندها الحافة القارية لمنطقة شمال إفريقيا وتعتبر نهاية الجرف القاري الليبي ، أما بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة فان الجماهيرية لم تعلن عنها ، كما أن عدم دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ حيز التنفيذ وعدم تصديق الجماهيرية عليها حتى الآن يجعل البحث في هذه المسألة سابق لأوانه .

أضف إلى ذلك أن الطرق المتبعة في تحديد الجرف القاري وفي تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة هي طريقة الأبعاد المتساوية و مبدأ النسبية وهذه لا تتأثر بخطوط الأساس لقياس البحر الإقليمي وبالتالي فان الادعاء بالسيادة على الخليج

()

()

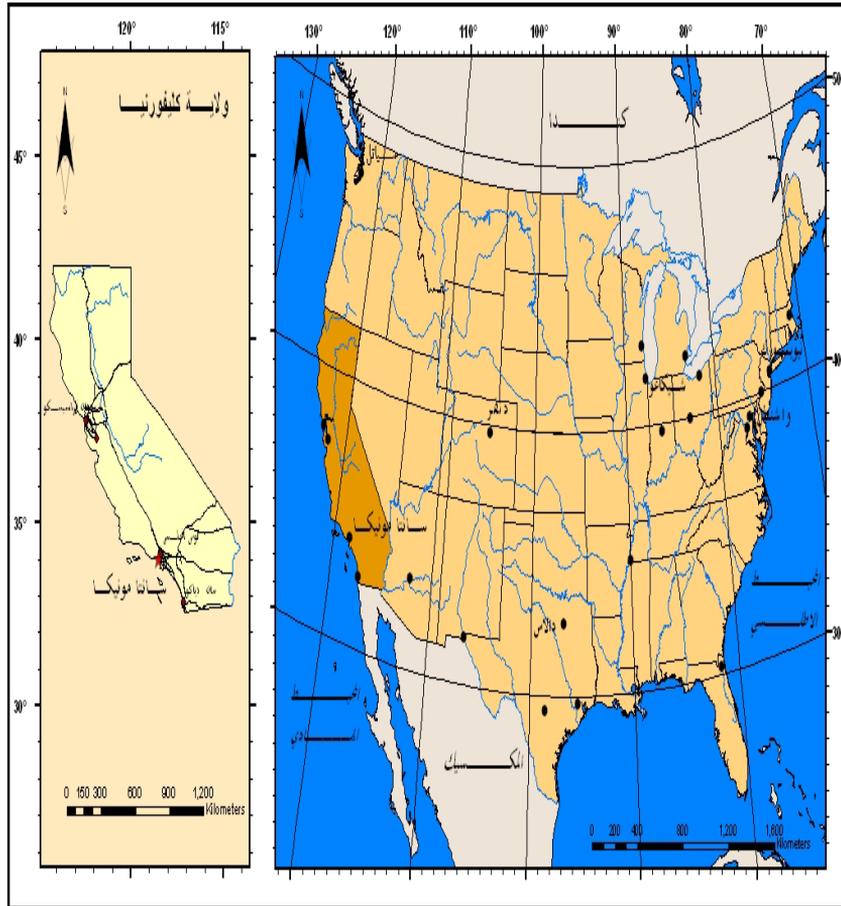
التاريخي واعتباره مياهاً داخلية ليس من شأنه التأثير على تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة فيما بين الدول^(١) .
وبما أن المنطقة الاقتصادية الخالصة يجب أن لا تزيد في كل الأحوال عن ٢٠٠ ميل بحري فإن الادعاء بالخليج التاريخي سوف لا يؤثر إلا إذا كانت المسافة بين الدول المتقابلة تقل عن ٤٠٠ ميل بحري .
ونظراً لعدم اعتراض أي من الدول المجاورة لليبيا على القرار الليبي بشأن خليج سرت وهذا يعني ضمناً بان هذا القرار لا يتعارض مع مصالحها في البحر المتوسط عموماً ومنطقة خليج سرت على وجه الخصوص ، إن الولايات المتحدة ذاتها ودول عديدة أخرى أعلنت سيادتها على خلجان لا تتوفر فيها الشروط القانونية للخلجان القياسية أو القانونية أي أنها اعتبرت خلجان تاريخية (لان فتحها اكبر من ٢٤ ميل بحري) ، ومن الأمثلة على ذلك في الولايات المتحدة ذاتها (خليج مونتري ، سانتا مونيكا وغيرها) (انظر خارطة ٣) .
كما أعلنت أكثر من ٢٠ دولة خلجاناً تاريخية من بينها (استراليا ، كندا ، بريطانيا ، السويد ، البرتغال ، اسبانيا ، الصين ودول أخرى) ، واته هناك أكثر من ٦٠ خليجاً تاريخياً معروفاً .
وقد جمعت من مذكرة الامم المتحدة ودراسات بوشيه وسترول ومنشورات جغرافي خارجيات الولايات المتحدة^(٢) .
والجدول أدناه يبين أسماء الدول والخلجان التاريخية.

()

()

جدول (١)
الخلجان التاريخية في بعض دول العالم

الخليج	الدولة	الخليج	الدولة	الخليج	الدولة
شرق سيبريا	الاتحاد السوفيتي(السابق)	زويدري	هولندا	بلومد	استراليا
ريجا		فارانجر	النرويج	برود ساوند	
كارا		سادو	البرتغال	بوكنجهام	
ازوف		رويك		كوفين	
لايتو		سان فاتشت		اكسيموث	
ريستول	المملكة المتحدة	شارك		هرفي	
تشيا بيك	الولايات المتحدة الامريكية	سبنسر		اتقستيجيتر	
مونتييري		ستورم		موريتون	
دلوار		ستريكي		اويسترا	
بينوبسكوت		ابستارت		بورجاس	بلغار
ايلاند سوند		فان ديمن		شاليفر	كندا
سانتامونيكا		ستالينهدمون		كوتيشن	
		ميراميشي		بوهاي	الصين
		بونيت نوار		لوا نجو	الكونغو
		سامانا		اسكوسيزا	الدومينيكان
		ستودومينجو		نجيا	
		موندا		اوكوا	
		فست		جرانفي	فرنسا
		تاجوس		كيب لوبيز	الكابون
		لا هولم		كوريسكو	
		تاجوراء	اقليم عفار وعيسى	اماتيك	جواتيمالا
		قابس	تونس	انجوانا	كينيا



٤ خريطة تم عملها من خلال برنامج Arc GIS 9.2

خريطة (٣) موقع خليج سانتا مونيكا في الولايات المتحدة الأمريكية

٤ - المنطلقات والدوافع الحقيقية للموقف الأمريكي

يبدو ظاهرياً أن الرفض الأمريكي لإعلان ليبيا سيادتها على مياه خليج سرت هو دفاع عن القانون الدولي ضد دولة تجاوزت على فقرات من قانون البحار .

إن الحقيقة ليست كذلك ويكفي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة نفسها رفضت التوقيع على الاتفاقية مع عدد من الدول من بينها (فنزويلا ، إسرائيل ، تركيا) وذلك على الرغم من التنازلات الواسعة التي قدمتها الدول النامية أثناء المفاوضات لصالح الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية^(١) .

إن هذا يدفعنا ويدعونا إلى أن نتعرف على الموقف الأمريكي من سير المفاوضات لاتفاقية البحار التي أقرت في عام ١٩٨٢ . لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المعارض لحقوق الدول النامية في السيادة والسيطرة على مياه سواحلها وكذلك وقفت الولايات المتحدة بالصد من مطالبها بنظام قانوني أكثر عدالة .

في نهاية السبعينات وفي فترة حكم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وبالتحديد في نهاية فترة رئاسته (تتميز فترة حكمه بنوع من المرونة مع الدول النامية) ، في هذه الفترة بالذات بدأ الرأي العام الأمريكي يعتقد بان هناك تدهوراً في المكانة العالمية للولايات المتحدة لهذا تزايدت الدعوات الى مزيد من السلوك القائم على القوة في العلاقات الدولية انسحب هذا الاعتقاد الى المفاوضات الجارية في حينه لاتفاقية البحار الجديدة فلقد تبنى الحزب الجمهوري في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٠ بقيادة رونالد ريغان سياسة متشددة تجاه المفاوضات الخاصة باتفاقية البحار الجيدة لدرجة انه جاء في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري " إن المفاوضات الخاصة بقانون البحار تعوق استغلال الولايات المتحدة لقاع البحار بما فيها من موارد معدنية وفيرة " ^(٢)

()

()

يتضح مما تقدم بأنه لا يمكن فهم السلوك الأمريكي تجاه اتفاقية البحار دون وضعه في مجمل سياق الإستراتيجية الأمريكية العالمية بل الكونية . إن هذه الإستراتيجية هي التي تحدد موقف واشنطن من التنظيم الدولي عامة وقانون البحار خاصة فالسلوك الأمريكي تجاه هذا القانون ليس معزولاً عن سلوكها تجاه المنظمات الدولية .

من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة ترفض منطق المساواة في القوانين والمنظمات الدولية بين الدول النامية والدول المتقدمة ولا سيما المهيمنة منها . إن الساسة والاستراتيجيين الأمريكيين من المحافظين الجدد يرفضون المبدأ الأساسي الذي استند عليه القانون وهو :

" إن البحار والمحيطات ما هي إلا ميراث مشترك للإنسانية "

وهذا يعني أن ما هو ميراث مشترك إنما يعني في حقيقته غير مملوك لأحد وان الملكية تكمن فقط في حالة القدرة على تحمل الأعباء والمخاطر الناجمة عن استخراج الموارد الطبيعية⁽¹⁾ .

إن الولايات المتحدة التي نصبت نفسها بمكان المنظمات الدولية المتخصصة للنظر في قضايا النزاعات والخلافات وسمحت لنفسها من دون تفويض قانوني بمعاقبة الدول لمجرد أنها تسعى لحفظ أمنها الوطني أو المطالبة بحق المساواة في التعامل الدولي ، وهذا أمر غير مسموح به مطلقاً للدول النامية من وجهة النظر الأمريكية .

إن هذا يتوافق مع دعوة بعض المحللين والمخططين الاستراتيجيين من الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية والداعي إلى ضرورة أن تسعى الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب إلى " امتلاك قدرة لاريب فيها ، أو أن تعمل على ضمان عدم السماح لأية ممارسة سيادية من جانب دولة معينة قد تعيق مخططاتها العالمية " ⁽²⁾ .

إن الإستراتيجية الأمريكية التي اعتمدت في فترة حكم كل من الرئيس ريغان والرئيس بوش تقوم على الانفراد وازدراء القانون الدولي والمؤسسات الدولية ، إذ يرى الرئيسين " إن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق العمل من طرف واحد وحيثما تدعو الحاجة بما في ذلك الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية دفاعاً

()

()

عن مصالحتها الحيوية من قبيل ضمان الوصول الحر إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الإستراتيجية " (١) .
ويتضح من هذا الازدواجية والتناقض في المواقف الأمريكية ففي الوقت الذي ترفض حق ليبيا في الدفاع عن مصالحتها الحيوية في مياه خليج سرت فإنها تسمح لنفسها استخدام كل الوسائل للدفاع عن مصالحتها الحيوية ، بما في ذلك الوسائل العسكرية ، وفي مناطق بعيدة عن أراضيها .

إن الشرق الأوسط (و بضمنه منطقة الدراسة) يحتل موقعاً مركزياً متقدماً في الإستراتيجية الأمريكية في الهيمنة والسيطرة على المناطق الحيوية بالعالم ، لا بل إن البحر المتوسط أكثر المناطق حيوية في الإستراتيجية الأمريكية ، وتحظى منطقة الدراسة باهتمام كبير من لدن الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة ، وكيف لا والمنطقة تقع على الطرق المؤدية إلى قناة السويس ومضيق جبل طارق شريان النقل البحري في العالم والواقعة على طريق الإمدادات النفطية الرئيسي القادمة من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، لهذا فان الولايات المتحدة حذرة وحساسة من تنامي أي قوة (مهما كان حجمها) قد تؤثر على مناطق النفوذ حتى لو كانت صادرة من دولة نامية مثل ليبيا .

تعتقد الولايات المتحدة انه بإمكان دولة مثل ليبيا أن تؤثر على مصالحتها الحيوية وتعيق برامجها في الهيمنة على الطرق البحرية الرئيسية في البحر المتوسط .

ومما لا شك فيه أن لموقع ليبيا على سواحل البحر المتوسط أهمية كبيرة إذ تمتد السواحل الليبية لمسافة طويلة تبلغ حوالي ٢٠٠٠ ميل (أي ٥٠ % من طول السواحل) والبالغة ٤٠٠٠ ميل (٢) .

إن تفسير السلوك الأمريكي تجاه ليبيا لا يقصد منه ردعاً محدوداً للرجوع عن قرارها في خليج سرت وإنما هو ردع استراتيجي لأية محاولة ليبية لمد نفوذها في البحر المتوسط عامة لاسيما وان الولايات المتحدة في معرض اعتراضها على القرار الليبي في خليج سرت قالت بان من شأن ذلك أن يؤدي إلى اتساع المجال البحري الليبي وتجاوزها على المياه الدولية .

()

() . ()

يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة البحر المتوسط عامة وليبيا على وجه الخصوص إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اكتشفت القيمة الإستراتيجية لموقع ليبيا الحيوي .

فأقصد حصلت القوات العسكرية الجوية الأمريكية عام ١٩٤٣ على حق استخدام مطار الملاحة والذي أصبح يعرف لاحقاً بـ " قاعدة ويلس - فيلد " الواقعة بالقرب من طرابلس والذي كان تابعاً للقوات الإيطالية ، وكان هذا الحق مؤقتاً ومحدداً بفترة قيام الحرب ، إلا أن القيادة الجوية الأمريكية إدراكاً منها لأهمية تلك القاعدة والتي اتخذت منها حلقة هامة في نظام قواعد الولايات المتحدة الأمريكية في ما وراء البحار^(١) .

ازداد تمسك الولايات المتحدة بالقاعدة الجوية في ليبيا لهذا سعت بكل الوسائل للاحتفاظ بها ، والدخول في مفاوضات مع السلطات الليبية بعد الحصول على الإستقلال في ٢٤ / ديسمبر / ١٩٥١ . تمخضت المفاوضات عن عقد اتفاقية مع الجانب الليبي تزامنت مع يوم الإستقلال .

حصلت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية على امتيازات وحقوق غير محدودة في استخدام الأراضي الليبية والتي استخدمت فعلاً في الأعمال العسكرية مثل إعداد طواقم الطيران للقوات العسكرية الجوية لبعض دول حلف شمال الأطلسي فوق قاعدة (ويلس - فيلد) ، كما حصلت الولايات المتحدة على حق إقامة مطار للقصف في الوطية (٦٠ كم جنوب مدينة زوارة) وعلى سارية إذاعية في مصراته وادارات في منطقة طرابلس ودرنه وطبرق وأقامت محطة تلفزيون في قاعدة (ويلس - فيلد) . انتهى العمل بهذه الاتفاقية في ٢٤ / ديسمبر / ١٩٧١^(٢) .

() . .

()

()

الاستنتاجات

- انتهى البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كما يأتي :
- ١ - هناك نوعين من الخلجان حسب المفهوم القانوني للخليج وهما الخلجان القياسية أو القانونية والخلجان التاريخية .
 - ٢ - إن توغل خليج سرت داخل اليابس الليبي قد خلق وضعاً خاصاً له و أصبحت هذه المنطقة تشكل منطقة مصالح ليبية بالغة الحيوية من الناحية الأمنية والدفاعية فضلاً عن تركيز حقول النفط بالمنطقة بحيث تنتج ٩٥ % من إنتاج النفط وتركز الصناعات المرتبطة بالمشتقات النفطية وتركز موانئ تصدير النفط على سواحل خليج سرت .
 - ٣ - جاء الإعلان الليبي بإعلان خليج سرت خليجاً تاريخياً ذا مياه داخلية إدراكاً من أهميته الأمنية نتيجة توغله داخل اليابس الليبي فضلاً عن أهميته الاقتصادية الكبيرة ، خاصة وان مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار يتعارض مع متطلبات الأمن الوطني لا بل وحتى الأمن الدولي .
 - ٤ - رفض الولايات المتحدة القاطع للقرار الليبي الخاص بخليج سرت واعتباره تجاوزاً على المياه الدولية وتأكيداً لموقفها الراض فقد قامت الطائرات الأمريكية بإسقاط طائرتين ليبيتين في مياه خليج سرت .
 - ٥ - يلاحظ أن هناك ازدواجية واضحة في الموقف الأمريكي ففي الوقت الذي ترفض الاعتراف بخليج سرت خليجاً تاريخياً فإنها نفسها أعلنت خلجاناً تاريخية منها على سبيل المثال لا الحصر خليج (سانت مونيكا) على سواحل المحيط الهادي جنوب كاليفورنيا فضلاً عن أن هناك دولاً عديدة قامت بذات الشيء .
 - ٦ - إن الموقف الأمريكي الراض لا اعتبار خليج سرت خليجاً تاريخياً وما يترتب عليه من اعتبار مياهه مياهاً داخلية لا يقوم على أساس الدفاع عن اتفاقية قانون البحار ومنع ليبيا من خرق القانون الدولي ، و إنما هو تخوف أمريكا من ظهور وتنامي أي قوة مهما كانت درجتها تهدد مصالحها الحيوية من قبيل مصادر الطاقة

أو طرق المواصلات الحيوية ، وذلك تنفيذاً لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال السيطرة على المناطق الحيوية .

. . -

-

. -

. -

. -

. -

. -

. -

-

-

()

-

% , % •

- ELGA

20 – Bp statistical Review of world united Kingdom June ,
2007 , p.6,p.8 .

()	.	-
	-	
	-	
	-	
	-	
()	.	-
	-	
/ ()	.	-
	/	
	-	
	.	-
	-	

. -

-

-

.

-

. . -

. -

-

-

-

-

()

. -

-

()